تعريضات الجامي على الرضيّ في شرح الكافية

أستاذ مشارك. عيسى متقى زاد الباحث. يعقوبعلى آقاعلى پور
قسم اللغة العربية وآدابها/ جامعة تربيت مدرس
Ass.Prof. Eisa Mottaghizadeh Researcher. Yaghoubali Agha Alipour
motaghizadeh@modares.ac.ir d.alipor1348@yahoo.com
Arabic language and literature\ Tarbiat Modarres University

Abstract

Al-Kafiya Zavi Al-Arab Fī Ma'rifat Kalam al-'Arab, known also as Al-Kafiya Ibn Al-Hajib is one of the most famous books on syntax written by Ibn Hajib.

His interest in simplifying syntactic rules caused him to put to pen a Preface entitled Al-Kafiya; naming the book as such clarifies the writer's aim as it makes both the beginners and experts of the field refrain from consulting difficult-to-understand books on syntax. In other words, this is a book needed even by professors of the field.

In his Preface, Ibn Hajib has made use of non-mystifying euphuistic language, a method which shows his ability and mastery over syntactic rules.

The above book has attracted the attention of the scientists of the field so much so that they have entered into a race of better writing a commentary, a debate, or marginal notes on it, as it has dealt with all syntactic subjects, even though it is a complete simplified book for that purpose. Its unique characteristics have caused it to become the center of attention for the old and new scholars of syntax and gain the first place amongst all other related works in terms of attracting explanation, explication, sustenance, and marginal notes.

Razi Astarabadi is one of the most famous critics of Al Kafiya. His exegesis is very famous and possesses a high rank with the scholars. Among the other famous commentaries one can refer to Al-Fawaid Al-Ziaiyya by Jami who made his best in this book to solve the difficulties and riddles of Al-Kafiya by resorting to various explanations.

He has analyzed many relevant resources, chosen useful materials, and added sentences to them in order to satisfy the needs of the students, so much so that one can assert that Jami's book is a summary of Razi's commentaries on Al-Kafiya. Jami has printed Razi's phrases and views in his book without any alterations so much so that the beginners are unable to distinguish between them, even though in most cases he has not abstained from mentioning Razi's name; at times, to defend Ibn Hajib, he has taken issue with Razi's commentaries.

Making use of descriptive-analytical method, the present research has sought to show Jami's critique on Razi Astarabadi's analysis of the views and theories of the previous scholars of the field.

Some of the results obtained explain that Jami has not limited himself only to expressing Razi's views; on the contrary, he has critically mentioned the reasons for choosing, preferring, rejecting, or deleting them.

Keywords: Syntax, Commentary on Al-Kafiya, Razi Astarabadi, Jami, and Critiques.

الملخّص:

كتاب «كافية ذوي الأَرب في معرفة كلام العرب» المشهور بـ «كافية ابن حاجب» من أشهر كتب ابن الحاجب النّحويّة. رغب ابن الحاجب في تيسير النّحو لطلّابه فألّف هذه المقدّمة في النّحو، وسمّاها بالكافية، ولعلّ اسمها يدلّ على الغرض الّذي من أجله ألّفت، فهي تغني الناشئ أو المتعلّم عن كتب النّحو المعقّدة، حظيت الكافية بإعجاب العلماء حيث تسابقوا إلى شرحها، وذلك لملائمتها للدرس النّحوي من حيث أنّها على وجازتها قد حوت مقاصد النّحو بأسرها، ولما لها من مميزات أهّلتها لذلك، وبهذا حظيت الكافية باهتمام من جمهرة النّحاة المعاصرين لابن الحاجب والمتأخّرين عنه، فهي تحتلّ المرتبة الأولى بكثرة الشروح والتعليقات والنظم،

حيث لم يصل أي مصنف من مصنفات النّحاة إلى ما وصلت إليه الكافية. إنّ الرضي من أبرز شرّاح الكافية وهو واحد من أكثر من مائة شرح على كافية ابن الحاجب في النّحو وقد نال شهرة عظيمة وتبوّأ منزلة رفيعة في نفوس العلماء. ومن هذه الشروح " الفوائد الضيائية " للجامي، الذي حاول فيه أن يحل مشكلات الكافية، ويفيد من الشروح الأخرى التي سبقت شرحه وذلك باختيار ما يراه مهما ذا فائدة منها، ويضيف إلى ذلك زيادات من عنده، مراعيا حاجة المتعلمين من أصحاب التحصيل، ويمكن القول أنّ الكتاب مختصر من شرح الرضيّ من أوّله إلى آخره، وقد اقتطع منه العبارات فأودعه في مواضع متفرّقة لئلا يفهم ذلك الاختلاس القارئ غير الحاذق فقد اعتمد مؤلف كتاب الفوائد الضيائيّة على شرح الرضيّ اعتماداً مباشراً، وأكثر من النقل عنه مصرّحاً وغير مصرّح وقد يتعرّض الجامي في أثناء شرحه على الكافية لردّ الرضي دفاعاً عن ابن الحاجب. من هذا المنطلق حاولنا في هذا المقال دراسة تعريضات الجامي على الرضي في شرح الكافية، وتحليلها على الوجه السليم من خلال الرجوع إلى آراء علماؤنا الأوائل، والتخريجات الّتيّ أقاموها حجّة على أقوالهم مع تركيز على آراء الجامي وقدرته اللغويّة في اختيار الرأي، أو ردّه مع التعليل، اتّبعنا المنهج الوصفيّ التحليلي الّذي يتناسب طبيعة التعامل مع الاعتراضات والاستدراكات النحويّة في كتاب نحويّ جليل.

تشير النتائج إلى أنّ الجاميّ لم يكن ناقلاً لآراء الرضيّ فحسب، بل مناقشاً لها مرجّحاً لبعضها أحياناً مع ذكره العلّة في ترجيحه هذا، أو مبيّناً فساد مذهب ما مع بيان حجّته في ذلك.

الكلمات الرئيسة: النّحو، شرح الكافية، الرضيّ الأسترآباذي، الجامي، التعريض.

المقدمه

كتاب «كافية ذوي الأَرب في معرفة كلام العرب» المشهور بـ «كافية ابن حاجب» (بروكلمان، ١٣٨٣: ٣٥٦/٢) من أشهر كتب ابن الحاجب النّحويّة، (وهي مختصرة معتبرة غنيّة عن التعريف، وهي دستور هذا الفنّ إذ تعرف بها أكثر مسائله) (حاجي خليفة، د.ت: ١٣٧٠/٢). رغب ابن الحاجب في تيسير النّحو لطلّابه فألّف هذه المقدّمة في النّحو، وسمّاها بالكافية، ولعلّ اسمها يدلّ على الغرض الّذي من أجله ألّفت، فهي تغني الناشئ أو المتعلّم عن كتب النّحو المعقّدة والّتي تحتاج إلى ملمّ بهذا الفنّ خبير بمسائله، (عبد العال، ١٩٩٠: ٦٠)، وقد انتفع النّاس بهذه المقدّمة رغم صغر حجمها، وعامّة انتفع النّاس بتصانيف ابن الحاجب لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحرير اللفظ، منها هذه المقدّمة في النّحو وقد عمد ابن الحاجب في هذه المقدّمة إلى التلخيص والإيجاز الّذي لايخلّ بالمعنى، مما يدلّ على تمكّنه من اللغة وإلمامه بقواعدها ومعرفته بسبر أغوارها، حظيت الكافية بإعجاب العلماء واعتزازهمبها، ومن مظاهر هذه الإعجاب ما قيل في حقّها حتّى أنّها لفرط تأثيرها فيهم شحذت قرائح بعضهم فقال فيها شعراً، ومن ذلك قول بعضهم (الجامي، ١٩٨٣: ٣٠/١):

ما أبصرت عيني بمثل الكافية مجموعة تدري المآرب شافية

يا طالباً للنّحو الزم حفظها وأعلم يقيناً أنّها لك كافية

وقد تسابق النّحاة إلى شرحها، وذلك لملائمتها للدرس النّحوي من حيث أنّها على وجازتها قد حوت مقاصد النّحو بأسرها، ولما لها من مميزات أهّلتها لذلك، وبهذا حظيت الكافية باهتمام من جمهرة النّحاة المعاصرين لابن الحاجب والمتأخّرين عنه، فهي تحتلّ المرتبة الأولى بكثرة الشروح والتعليقات والنظم، حيث لم يصل أي مصنف من مصنفات النّحاة إلى ما وصلت إليه الكافية، إذ بلغ عدد شروحها مئة وخمسين شرحاً، وإذا أضفنا إلى هذا العدد النظم وشرح النظم، والحواشي على الشروح، لزاد العدد على المئتين.

وبذلك يمكن القول بأنّ الكافية أبرز كتاب اكتسب شهرة واسعة عند النّحاة، وما كان ذلك إلّا أنّه جديد في منهجه جديد في اتّجاهه التعليمي، مشوّق في مادته (ابن الحاجب، ١٩٨٠: ٥٣-٥٤).

إنّ الرضي من أبرز شرّاح الكافية وهو واحد من أكثر من مائة شرح على كافية ابن الحاجب في النّحو (المصدر نفسه: ٢٧)، وقد نال شهرة عظيمة وتبوّأ منزلة رفيعة في نفوس العلماء. وهذا الشرح غنيّ عن المدح والإطراء، ومع ذلك فقد قام الجمّ الغفير بأداء وظيفته في الثناء والتقدير، ومنهم الفاضل السيوطي حيث قال:« الرضيّ الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لإبن الحاجب الّذي لو

يُؤلّف عليها – بل لا في غالب كتب النحو – مثلها، جمعاً وتحقيقاً، وحسن التعليل، وقد أكبّ النّاس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر،(السيوطي، ١٩٧٩: ١/٥٦٧– ٥٦٨).

ومن هذه الشروح " الفوائد الضيائية " للجامي، الذي حاول فيه أن يحل مشكلات الكافية، ويفيد من الشروح الأخرى التي سبقت شرحه وذلك باختيار ما يراه مهما ذا فائدة منها، ويضيف إلى ذلك زيادات من عنده، مراعيا حاجة المتعلمين من أصحاب التحصيل، وبخاصة ولده ضياء الدين يوسف لذلك سماه " الفوائد الضيائية " ويمكن القول أنّ الكتاب مختصر من شرح الرضيّ من أوّله إلى آخره، وقد اقتطع منه العبارات فأودعه في مواضع متفرّقة لئلا يفهم ذلك الاختلاس القارئ غير الحاذق (الجاميّ، ١٤٣١: المقدمة)، فقد اعتمد مؤلف كتاب الفوائد الضيائيّة على شرح الرضيّ اعتماداً مباشراً، وأكثر من النقل عنه مصرّحاً وغير مصرّح وقد يتعرّض الجامي في أثناء شرحه على الكافية لردّ الرضي دفاعاً عن ابن الحاجب.

من هذا المنطلق حاولنا في هذا المقال دراسة تعريضات الجامي على الرضي في شرح الكافية، وتحليلها على الوجه السليم من خلال الرجوع إلى آراء علماؤنا الأوائل، والتخريجات الّتيّ أقاموها حجّة على أقوالهم مع تركيز على آراء الجامي وقدرته اللغويّة في اختيار الرأي، أو ردّه مع التعليل، اتّبعنا المنهج الوصفيّ التحليلي الّذي يتناسب طبيعة التعامل مع الاعتراضات والاستدراكات النحويّة في كتاب نحويّ جليل. والسؤال الرئيس الّذي يطرح في هذا المجال هو كيفيّة رؤية الجامي إلى الرضيّ في شرح الكافية وما هو موقف الجامي في شرح الكافية من آراء الرضيّ النحويّة؟ هل قبل آراء النّحاء كلّها؟ أو اعترض عليه؟. تشير النتائج إلى أنّ الجاميّ لم يكن ناقلاً لآراء الرضيّ فحسب، بل مناقشاً لها مرجّحاً لبعضها أحياناً مع ذكره العلّة في ترجيحه هذا، أو مبيّناً فساد مذهب ما مع بيان حجّته في ذلك.

١–١–الدراسات السابقة:

إنّ معظم المقالات والبحوث الّتي نشرت حول الجامي حاولت أن تضيء جوانب حياته الفكرية والفردية والاجتماعية والادبية. وإذا أمعنا النظر في الدراسات الّتي تناولت أعمال الجامي فسنجد أنفسنا إزاء عدد من المقالات والرسائل الجامعية؛ منها رسالة جامعية بعنوان «الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب نور الدين عبد الرحمن الجامي» دراسة وتحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، تهدف هذه الرسالة إلى تحرير النصّ، ومقابلة النُسخ، وإثبات التغييرات الواردة في النسخ وبيان ما سقط منها وما زاد فيها، وتصحيح الألفاظ، وتوثيق الآراء والأقوال.

ومنها مقالة «معرفي كتاب الفوائد الضيائية تأليف عبد الرحمان جامي» لحسين ارجمند، وغلام عباس رضايى، ومجتبى عمراني پور. تهدف هذه المقالة إلى تعريف الفوائد الضيائية دون أن يشير إلى آرائه في الكتاب.

ركّزت هذه البحوث جلّ اهتمامها على دراسة حياتها وإضاءة بعض جوانبها النحوية. لكنّنا لم نعثر على دراسة عالجت تعريضاته على الرضيّ. إذن تحاول هذه المقالة أن ترتكز على هذا الجانب وتدرس وتحددو تحلل التعريضات في شرح الجامي على الكافية.

١–٢– نظرة على السيرة الذاتيّة للجامي والرضيّ الأستراباديّ:

أوّلاً: الجامي

هو أبو يوسف نور الدين عبد الرحمن بن نظام الدين أحمد الجامي الهروي الخراساني مولداً ومسكناً ومنشأ ومدفناً. ولد بقصبة «جام» الخراسانيّة في الثالث والعشرين من شهر شعبان المعظّم سنة ٨١٧هـ وتوفّي بـ «هراة» – ناحية خيابان – في الثامن عشر من المحرّم سنة ٨٩٨هـ وشيّعهم خلق كثير يتقدّمهم السلطان «حسين باي قرا» ومعه الأمراء وكبار رجال الدولة التيموريّة (حكمت، ١٣٢٠: ١٤ة). كان الجامي الشاعر الصّوفي عالماً في النّحو والحديث والتفسير والمنطق والحكمة والتصوّف والعرفان (رضازاده شفق، ١٣٦٩:٣٢٠). وقد درس على أبيه الشيخ نظام الدين الجاميّ والشيخ جنيد الأصولي وشهاب الدين الحاجزيّ وخواجه على السمرقنديّ وقاضي زاده الرّوميّ (مصاحب،١٣٥٦: ١/٧٢٠). ومن كتبه «نفخات القدس في ذكر الطبقات الخمس»، وشرح الفصوص بالفارسيّة،

والدرّة الفاخرة في تفصيل مذاهب الحكماء والمتصوّفة، وشواهد الربوبيّة في فضائل النبيّ والأئمّة، وشرح الكافية المسمّى بالفوائد الضيائيّة (ولايتي، ١٣٩٠: ١٠٠).

ثانياً: الرضي الأسترآباديّ:

هو محمد بن الحسن الأسترآباذيّ. عرف بالرضيّ، اشتهر بالشارح المحقّق و المدقّق و لُقّب بنجم الأئمّة، ونجم الملّة والدّين ونجم الحقّ والحقيقة. لم يكن حظّه في التراجم كبيراً، فلم تتحدّث عن نشأته وأسفاره، وصفاته وأخلاقه إلّا النّزر القليل. وُلد ببلدة أسترآباذ، وهي مدينة كبيرة بأرض طبرستان الواقعة بين الريّ وخراسان شمال إيران، حوالي (٦٢٤هـ.)، ثمّ رحل العراق ونزل النجف. (السيوطى، ١٩٧٩: ١/ ٥٦٧). ويدلّ على نزوله النجف قوله في مقدّمته لشرح الكافية: « فإن جاء مرضياً فببركات الجناب المقدّس الغرويّ، صلوات الله على مُشرّفه لإتّفاقه فيه، وإلّا فَمِن قُصور مؤلِّفه فيما ينتحيه» (شرح الرضيّ،١٤٣١هـ: ج ٢/١).

قال ياقوت: « الغَرِيّ : بفتح الغين وكسر الرّاءو تشديد الياء – أحد الغريّين، وهما بناءان كالصومعتين بظاهر الكوفة قرب قبر عليّ بن ابى طالب (ع) (ياقوت الحموى، ١٩٩٠: ٤/ ١٩٦).

وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنّ المراد هو النجف، معتمداً على أنّ الشيعة يطلقون (الغَري) على قبر عليّ بن ابي طالب، ومرادهم بها : الحسن الجميل من كلّ شيء، وأنّ الرضيّ كان شيعيّاً، (البغداديّ ١٩٧٩ : ج ١/ ٢٨).

إنّ جهل المصادر التاريخيّة والتراجم الأدبيّة بسيرة الرضيّ، سيُخيّم بظلاله على أمور حياته ونشأته وأخلاقه وصفاته، لا سيّما أنّ كتب التراجم قد ضنّت بكثير من أخباره ونذكر بعض الأدلّة الّتي يمكن من خلاله القول بتشيّعه:

الأوّل: إهتمام أصحاب تراجم الشيعة بترجمته، والإطناب في الحديث عنه، ومن ذلك روضات الجنّة، وأمل الآمل، ومفتاح السعادة، (الموسوى الخوانسارى ١٣٦٧: ٣/٣٣٢).

الثاني: إعتراف مترجمي الشيعة له بالتشيّع، والتفاخر به على العرب، كأحد اللامعين بغزارة علمه وجلاء قريحته. يقول الموسوي عنه بعد نقله لكلام السيوطي: «... الّذي به إفتخارالعجم على العرب، ومباهات الشيعة على سائر الفرق الاسلاميّة (المصدر نفسه: ٣/٣٣١).

الثالث: في شرحه للكافية بعض الأقوال الّتي ينسبها إلى أمير المؤمنين عليّ بن ابى طالب ثمّ يتّبعها بـ : « عليه السلام »، (الرضيّ،١٤٣١، : ج ١/ ١٩١).

تتبع مكانة الرضيّ العلميّة من كتابيه : شرح الكافية وشرح الشافية لإبن حاجب، فبهذين الكتابين العظيمين عُرف واشتهر وذاع صيته، ما كان ذلك الّا لِجودة شرحه عليهما. يقول السيوطيّ المشهور بالتتبّع والمهارة: «الرضيّ الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لإبن الحاجب، الّذي لم يؤلّف عليها– بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن التعليل (السيوطى،١٩٧٩ : ج ١/ ٥٦٧–٥٦٨). وذكرت كتب التراجم أنّ الرضيّ الّف الكتب التالية، وهي: شرح الكافية لإبن حاجب، شرح الشافية ابن حاجب، شرح القصائد السبع العلويّات، لإبن ابي الحديد، (كبرى زاده، ١٩٨٥: ج ١/١٧٠).

ذكر السيوطي و غيره أنّ وفاته سنة (٦٨٤هـ. أو ٦٨٦هـ.) والشكّ من السيوطي، (السيوطى، ١٩٧٩: ج١/ ٥٦٧). ونصّ العامليّ أنّ وفاته سنة (٦٨٦ هـ) أي نحو : (١٢٨٧م)، وعلى هذين سار أكثر المترجمين له، (الحرّ العامليّ، ١٨٨٥ : ٢١٠).

١–٣– التعريض

هو أن يطلق الكلام، ويشار به إلى معنى آخر يفهم من السياق نحو: «المسلم من سلم المسلم من لسانه ويده.» (السكاكي، ١٩٦٨: ١٩٤) وذكر العلماء التعريض، وبيّنوا فائدته وقيمته الأسلوبيّة، والتعريض عندهم يؤخذ، ويستفاد من السياق والقرائن، وأغراضه متعددة، منها: الذمّ، والتوبيخ، والتحذير لمن تلاعب بدينه، أو غرّته الدّنيا، أو أمن مكر الله، وقد يأتي التعريض عندهم لتنويه جانب الموصوف. (السيوطي، ١٣٥٨ق: ٢/٦٣)

ومن أمثلة التعريض عند النبيّ (ص) ما يلي:« مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إلهَ إلّا الله وَحْدَهُ لا شريكَ لَهُ وأنَ مُحَمّداً عَبْدهُ ورَسولُهُ، وابْنُ أمَته وَ كَلِمتُهُ أبْقاها إلى مَريمَ، وروحٌ منهُ والجنّةُ حَقٌّ، أدْخلهُ اللهَ الجنّةَ على ما كانَ مِنَ العملُ.» (الخطيب التبريزي، ١٤٠٥ق: ١/١٥)

٢- القسم التطبيقيّ

إنّ الجامي في تعريف «اللفظ» بعد شرح الكلمة قالت: والدوالّ الأربع وهي: الخطوط والعقود والنُّصب والإشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة إلى قيد زائد يخرجها، (الجامي، ١٤٣١: ١٢-١٣) قوله: «**والدوالّ الأربع**». في هذا الكلام يعرّض للمحقّق الرضيّ حيث يقول: واحترز بقوله: «لفظ» عن الخطّ والعقد والنّصبة والإشارة فإنّها ربّما دلّت بالوضع على معنىً مفرد وليست بكلمات، (الرضي، ١٤٣١: ١/٢٢-٢٣). والجامي في كلامه عن الكلام وتعريفه يقول: وحيث كانت الكلمتان أعمّ من أن تكون كلمتين حقيقة أو حكما دخل في التعريف مثل «زيد أبوه قائم» أو «قام أبوه» أو «قائم ابوه»، فإنّ الأخبار فيها – مع أنّها مركّبات – في حكم الكلمة المفردة أعني «قائم الأب»، في هذا المطلب تعريض من الجامي للشارح المحقّق رضي الأسترآباذي ودفع لاعتراضه على المصنّف حيث قال: في «شرح الكافية»: كان على المصنّف أن يقول كلمتين أو أكثر ليعمّ «زيد أبوه قائم» و«زيد قائم أبوه» وليس له أن يقولَ: «الأصل في الخبر الإفراد لأنّه لا دليل له، (الجامي، ١٤٣١: ٢٤)، (الرضيّ، ١٤٣١: ١/٣٢).

قال الجامي في «العدل»: **(فالعدل)** مصدر مبني للمفعول أي كون الاسم معدولا **(خروجه)** أي خروج الاسم أي كونه مخرجاً **(عن صيغته الأصليّة)** أي عن صورته الّتي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها،(الجامي، ١٤٣١:٩٧-٩٨) قوله: «مصدر مبني للمفعول». الغرض من هذا التفسير ردّ الاعتراض الّذي أورده المحقّق الرضي على ابن حاجب وحاصله: أنّ «العدل» عبارة عن الإخراج لا الخروج، لأنّ العدل متعدّ والخروج لازم، و تفسير المتعدّي باللازم لايجوز، (الرضي، ١٤٣١: ١/١١٣).

قال الجامي في «حذف الفعل»: **(وقد يحذف الفعل)** الرّافع للفاعل **(للقيام قرينة)** دالّة على تعيين المحذوف **(جوازاً)** أي حذفاً جايزاً **(في مثل)** قولك (**«زيد»**) أي في ما إذا كان جواباً لسؤال محقّق **(لمن قال: «مَنْ قال؟»)** سائلا عمّن يقوم به القيام فيجوز أن يقول: «زيد» بحذف «قام» ويجوز أن يقول: «قام زيد» بذكره. وإنّما قدّر الفعل دون الخبر لأنّ تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف أحد جزئيها والتقليل في الحذف أولى. (الجامي، ١٤٣١: ١٥٤-١٥٥). قوله: «إنّما قدّر الفعل دون الخبر». تعريض بالمحقّق الرضي حيث قدّر الخبر وقال: الظّاهر أنّ زيداً مبتدأ لافاعل، لأنّ مطابقة الجواب للسؤال أولى وأيضاً فالسؤال عن القائم لاعن الفعل والأهمّ تقديم المسؤول عنه فالأولى أن يقدّر: «زيد قام» (الرضي، ١٤٣١: ١/١٩٧).

قال الجامي في «النائب عن الفاعل»: **(مفعول ما لم يسمّ فاعله)** أي مفعول فعل أو شبه فعل لم يذكر فاعله. وإنّما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل: «و منه» – كما فصّل المبتدأ حيث قال: « ومنها المبتدأ» – لشدّة اتّصاله بالفاعل حتّى سمّاه بعض النّحاة فاعلاً، (الجامي، ١٤٣١: ١٧٠) قوله: «**مفعول أو شبه فعل**». تعريض للشارح الرضيّ حيث قال: أي: مفعول الفعل الرضي لم يسمّ فاعله. ومراده من الفعل العامل أو الأصل والأقوى في العمل،(الرضي، ١٤٣١: ١/٢١٥).

قال الجامي في «ما لايصلح للنيابة»: (ولايقع) موقع الفاعل **(المفعول الثاني من)** مفعولي **(باب «علمت»)** لأنّه مسند إلى المفعول الأوّل إسناداً تامّاً، فلو أُسند الفعل إليه ولايكون إسناده إلّا تامّاً لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً مع كون كلّ الإسنادين تامّاً بخلاف «أعجبني ضرب زيد »؛ لأنّ الإسنادين – وهو إسناد المصدر غير التامّ. (الجامي، ١٤٣١: ١٧١) قوله: «**بخلاف أعجبني ضرب زيد**». تعريض على الشارح المحقّق الرضي – حيث يقول: و المتقدّمون منعوا من قيام ثاني مفعولي «علمت» مطلقاً مقام الفاعل وقالوا: لأنّه مسند أُسند إلى المفعول الأوّل، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلايجوز. وفيما قالوا نظر: لأنّ كون الشيء مسندا إلى شيء ومسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لايضرّ كما في قولنا: «أعجبني ضرب زيد عمراً» فأعجبني مسندٌ إلى «ضرب» و«ضرب» مسند إلى «زيد» ولو كان لفظ مسنداً إلى شيء أسند– أي: ذلك الشي إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز، وهذا كما لايكون الشيء مضاف ومضافا إليه بالنّسبة إلى شيئين كغلام في قولك: «فرس غلام زيد»، (الرضي، ١٤٣١: ١/٢١٧).

وأيضا تابع الجامي: **(والمفعول له)** بلا لام؛ لأنّ النصب فيه مشعر بالعليّة، فلو أسند إليه الفعل فات النّصب والإشعار بخلاف ما إذا كان مع اللام نحو: «ضربت للتأديب» (الجامي، ١٤٣١: ١٧٢) قوله: «**بخلاف ما إذا كان مع اللام**». ردّ على الشارح الرضي حيث لم يعتبر المفعول له مع اللام من الضروريّات وأخرجه عن صلاحيّة النيابة.(الرضي، ١٤٣١: ١/٢١٨).

قال الجامي في «خبر إنّ وأخواتها»: **(هو)** أي خبر «إنّ» وأخواتها **(المسند)** إلى شيء آخر **(بعد دخول)** أحد **(هذه الحروف)** عليهما، فقوله: «المسند» شامل لخبر «كان» وخبر المبتدأ وخبر «لا» الّتي لنفي الجنس وغيرها، قوله: «بعد دخول هذه الخروف» أخرج جميعها عنه.

والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لإيراث أثرها فيهما لفظاً أو معنىً فلاينتقض التعريف بمثل «يقوم» في قولنا: «إنّ زيداً يقوم أبوه» فإنّ «يقوم» هاهنا من حيث إسناده إلى «أبوه» ليس ممّا يدخل عليه «إنّ» بهذا المعنى، بل إنّما دخل على جملة هي «يقوم أبوه».(الجامي، ١٤٣١: ٢٢٠)

قوله: «والمراد بدخول هذه الحروف». لعلّه أراد أن يدفع عن اعتراض المحقّق الرضي على المصنّف حيث قال: قوله: «بعد دخول هذه الحروف» يخرج خبر مبتدأ وكلّ ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف، لكن دخل فيه غير المحدود، فإنّ نحو «حسناً» في قولك: «إنّ رجلاً حسناً غلامه في الدار» مسند إلى «غلامه» بعد دخول «إنّ» وليس خبرها، (الرضي، ١٤٣١: ٢٨٨/١).

قال الجامي في «خبر «لا» الّتي لنفي الجنس»: **(خبر «لا»)** الكائنة **(لنفي الجنس)** أي لنفي صفته إذ «لا رجل قائم» مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرّجل نفسه **(هو المسند)** إلى شيء «آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر «إنّ» وغيرها **(بعد دخولها)** أي بعد دخول «لا» فخرج به سائر الأخبار. والمراد بدخولها ما عرفت في خبر «إنّ» فلايرد نحو «يضرب» في «لا رجل يضرب أبوه». **(نحو «لا غلام رجل ظريف)**.إنّما عدل عن المثال المشهر وهو قولهم «لارجل في الدار» لاحتمال حذف الخبر وجعل «في الدار» صفة بخلاف ما ذكر لأنّ «غلام رجل» معرب منصوب لايجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر. **(فيها)**– أي: في الدار – خبر بعد خبر لاظرف «ظريف» ولا حال لأنّ الظرافة لاتتقيّد بالظرف ونحوه. وإنّما أتى به؟ لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كلّ غلام رجل وليكون مثالاً لنوعي خبرها الظرف وغيره. (الجامي، ١٤٣١: ٢٢٤–٢٢٥) قوله: « وإنّما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كلّ غلام رجل». تعريض للفاضل المحقّق الرضي الأسترآباذيّ حيث يقول معترضاً على المصنّف: لافائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر ولامعنى له إن علّقناه بالخبر، إذ يكون المعنى: «ليس لغلام رجل ظرافة في الدار» وهذا معنى سمج، ومثاله أيضاً ظاهر بسبب هذا الظرف في كون «ظريف» صفة ل« غلام رجل» و الشرف خبر «لا» والمعنى: «ليس في الدار غلام رجل ظريف» ولو قال: «لا غلام رجل قائم فيها» لكان أظهر من جهة المعنى في كون «فيها» متعلّقاً بالخبر (الرضي، ١٤٣١: ٢٩٢/١).

قال الجامي عن «لابراحُ لي»: ولايجوز أن يكون لنفي الجنس لأنّه إذا كان لنفي الجنس لايجوز فيما بعدها الرّفع ما لم يتكرّر، ولا تكرار في البيت، (الجامي، ١٤٣١: ٢٢٨–٢٢٩) وقوله: «ولايجوز أن يكون لنفي الجنس». تعريض للمحقّق الرضي حيث قال: والأولى أن يقال: هي الّتي في نحو «لا إله» أي: «لا» التبرئة إلّا أنّه يجوز لها أن تهمل مكرّرة نحو: «لاحول ولا قوّة» ويجب ذلك على الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة، ويشذّ في غير ذلك نحو: «لابراح» لضعفها في العمل، (الرضي، ١٤٣١: ٢٩٣/١).

قال الجامى في «كميّة المحذوف بسبب الترخيم وأقسام المرخّم»: **(أو كان في آخره حرف صحيح)** أي: حرف صحيح أصليّ لتبادره إلى الذّهن، لأنّ الغالب في الحرف الصّحيح الأصالة فيخرج منه نحو: «سعلاة» لأنّه لايحذف منه إلّا التاء وهو أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكماً فيشمل مثل «مرميّ» و «مدعوّ»؛ فإنّ الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة **(قبله مدّة)** أي الف أو الواو أو ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها.(الجامي، ١٤٣١:٢٨٤) قوله: «وإنّما يخرج منه نحو «سعلاة». تعريض للمحقّق الرضي حيث يقول: قوله: «أو حرف صحيح» كان عليه أن يقول: حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدّة زائدة، وذلك لأنّه لايحذف في نحو: «عفرناه» و«سعلاة» إلّا التاء وحدها، وذلك لكونها كلمة واحدة – وإن كانت على حرف فاكتفى بها (الرضي، ١٤٣١: ٤٠٢/١)

قال الجامي: **(مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلقناه بِقدرٍ﴾[القمر: ٤٩])** – بنصب «كلَّ شيء» على الإضمار بشريطة التفسير – ولو رفع بالابتداء وجعل «خلقناه» خبرا له كان موافقا للنصب في أداء المقصود، ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله «بقدر» خبراً له وهو خلاف المقصود، (الجامي، ١٤٣١: ٣٠٧) قوله: «وهو خلاف المقصود ». تعريض للمحقّق الرضي حيث ينصّ بأنّ الخبريّة والوصفيّة واحد غير متفاوت المعنى، (الرضي، ١٤٣١: ٤٦٣/١).

قال الجامي في «التحذير »: **(وهو)** في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي اصطلاح النّحاة **(معمول)** أي اسم عُمل فيه النّصب بالمفعوليّة **(بتقدير «اتّق» تحذيرا)** أي حذّر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقاً، أو ذكر تحذيرا فيكون مفعولاً له **(ممّل بعده)** أي ممّا بعد ذلك المعمول **(أو ذُكّر المحذّر منه مكرّر)** على صيغة المجهول عطفاً على «حذّر» أو «ذُكّر» – المقدّر، (الجامي، ١٤٣١: ٣١٥) قوله: «على صيغة المجهول». تعريض للمحقّق الرضي حيث يقول: وفي بعض النسخ: أو ذُكر بلفظ ما لم يسمّ فاعله– وليس بوجهٍ، (الرضي، ١٤٣١: ٤٨٠/١)

قال الجامي في «التحذير»: **(الرابع)** من تلك المواضع الّتي وجب حذف ناصب المفعول به فيها **(التحذير)** وإنّما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره. و**(هو)** في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي اصطلاح النّحاة **(معمول)** أي اسم عمل فيه النّصب بالمفعوليّة **(بتقدير «اتّق»)** أي حذّر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا، أو ذكر تحذيرا فيكون مفعولاً له **(ممّا بعده)** أي ممّا بعد ذلك المعمول **(أو ذُكر المحذّر منه مكرّرا)** على صيغة المجهول عطفا على «حُذّر» أو «ذكر»– المقدّر– **(مثل: «ايّاك و الأسد» و«ايّاك وأن تحذف»)** هذان المثالان لأوّل نوعي التحذير ومعناهما: بَعّد نفسك من الأسد، والأسد من نفسك، وبعّد نفسك عن حذف الأرنب – وهو ضربه بالعصا – وبَعّد حذف الأرنب عن نفسك.

وعلى تقديرين المحذّر منه هو الأسد والحذف، فإنّ المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك تحذيرهما منها. وينقد المحقّق الرضي ويقول: ولايخفى عليك أنّ التقدير «اتّق» في أوّل النوعين غير صحيح لأنّه لايقال: «اتّقيت زيدا من الأسد» فينبغي أن يقدّر فيه مثل «بعدّ» و«نَحّ». وأنّ تقدير «بعّد» في مثال النّوع الثاني غير مناسب؛ لأنّ المعنى على الاتّقاء عن الطريق لا على تبعيده منه. فالصواب أن يقال : بتقدير «بَعِّد» أو «اتّق» أو نحوهما فيقدّر مثل «بعدّ» في جميع الأفراد النوع الأوّل؛ وفي بعض أفراد النوع الثاني مثل : «نفسك نفسك» فإنّ المعنى على هذا: «بعّد نفسك ممّا يؤذيك كالاسد» ونحوه، و يقدّر مثل: «اتّق» في بعضها كالمثال المذكور. قيل: لفظ «الأسد» في «إيّاك والأسد» خارج عن النوعين فينبغي أن لايكون تحذيرا، وليس كذلك فإنّه أيضاً تحذير. وأجيب: بأنّه تابع التحذير، والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرهما فيما بعد، (الجامي، ١٤٣١: ٣١٥–٣١٧) قوله: « والتوابع خارجة» هذا تعريض وردّ للمحقّق الرضي حيث قال : قوله: « هو معمول بتقدير «اتّق» تحذيرا ممّا بعده مؤذن بأنّ لفظ التحذير هو «إيّاك» دون المعطوف وليس كذلك، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه، والصحيح أن يقال: لفظ التحذير على ضربين:

١– إمّا لفظ المحذّر مع المحذّرمنه بعده معمولا لـ «بَعّد» مقدّراً.

٢– وإمّا لفظ المحذّر منه مكرّراً منه مكرّرا معمولا لـ «بعّد» مقدّرا نحو: «الأسد الأسد»، (الرضي، ١٤٣١: ١/ ٤٧٩)

قال الجامي في «الحال»: والمراد بالفاعل أو المفعول أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الحال أو المفعول به، وكذا الحال عن المفعول المطلق مثل «ضربت الضرب شديداً» فإنّه بمعنى «أحدثت الضرب شديداً». وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه. (الجامي، ١٤٣١: ٣٣٧–٣٣٨) قوله: «يدخل فيه الحال عن المضاف اليه». تعريض بالمحقّق الرضي حيث اعترض على تعريف الحال بكونه غير جامع بسبب خروج ما سبق نقله عن تعريفه، (الرضي، ١٤٣١: ٩/٢)

قال الجامي في «التمييز»: **(التمييز ما)** أي الاسم الّذي **(يرفع الإبهام)** واحترز به عن «البدل» فإنّ «المبدل منه» في حكم الساقط فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء بل هو ترك مبهم وإيراد معيّن **(المستقرّ)** أي الثابت الرّاسخ في المعنى الموضوع به من حيث إنّه موضوع له؛ وإن كانت بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو الوضعي. (الجامي، ١٤٣١: ٣٥٩) قوله: «لكن المطبق منصرف إلى الكامل وهو الوضعي». تعريض بالمحقّق الرضي حيث يقول: ولايدلّ لفظ «المستقرّ» على أنّه وضعي كما فسّر – أي المصنّف في شرحه على الكتاب – والحدّ لايتمّ بالعناية، والألفاظ المجملة في الحدّ ممّا يخلّ به، (الرضي، ١٤٣١: ٥٤/٢)

قال الجامي في «اسم إنّ وأخواتها»: **(اسم إنّ وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها)** أي دخول «إنّ» أو إحدى أخواتها **(مثل: «إنّ زيدا قائم»)** وبما عرفت من معنى البعديّة والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هاهنا أيضاً بمثل «أبوه» في : «أنّ زيداً

أبوه قائم». (الجامي، ١٤٣١: ٤٠١) قوله: «**اندفع انتقاض هذا التعريف**». تعريض للمحقّق الرضي حيث يقول: ينتقض بمثل «أخوه» في قولك: «إنّ زيداً قائم أخوه» (الرضي، ١٤٣١: ١٥٣/٢)

قال الجاميّ في «**النعت**»:(**النّعت تابع**)جنس شامل للتّوابع كلّها وقوله: **(يدلّ على معنىً في متبوعه)** أي يدلّ بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول مطلقة غير مقيّدة بخصوصيّة مادّة من المواد – احتراز عن سائر التوابع. ثمّ تابع الجاميّ ولايرد عليه البدل في مثل قولك:« أعجبني زيد علمه» أو المعطوف في مثل قولك: «أعجبني زيد علمه»، ولا التأكيد في مثل قولك: «جاءني القوم كلّهم» – لدلالة «كلّهم» على معنى الشمول في القوم – فإنّ دلالة التّوابع في مثل هذه الأمثلة على حصول معنىً في المتبوع إنّما هي لخصوص موادّها، فلو جُرّدت عن هذه الموادّ كما يقال: «أعجبني زيد غلامه» أو «أعجبني زيد و غلامه» أو «جاءني زيد نفسه» لا تجد لها دلالة على معنىً في متبوعاتها بخلاف الصفة؛ فإنّ الهيئة التركيبيّة بين الصفة والموصوف تدلّ على حصول معنىً في متبوعها في أيّ مادّة كانت، (الجاميّ، ١٤٣١: ٤٦٣-٤٦٤). قوله: «ولا يرد عليه البدل». هذا القول تعريض للمحقّق الرضيّ حيث قال: ثمّ نقول: أمّا الخروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيد الّذي هو تكرير لفظيّ أو معنويّ فظاهر، وأمّ التأكيد المفيد للإحاطة فداخل في هذا الحدّ إذ «كلّهم» في «جاءني القوم كلّهم» يدلّ على الشمول الّذي في القوم، (الرضيّ، ١٤٣١: ٢٨٤/٢).

قال الجامي في شرائط الجمع المذكر السالم : **(و)** الشرط الرّابع أن **(لا)** يكون الاسم المذكور مذكراً **(مستويا فيه)** أي: في هذه الصفة – بتأويل الوصف– **(مع المؤنث مثل: «جريح» و«صبور»)** يقال: «رجل جريح وصبور» و «امرأة جريح و صبور» فلا يجمه بالواو والنون، ولا بالالف والتاء فإنّه لمّا لم يختصّ بالمذكّر ولا بالمؤنّث لم يحسن أن يجمع جمعاً مخصوصا بأحدهما بل المناسب أن يجمع جمعاً يستويان فيه مثل «جرحى» و«صُبُر»، (الجامي، ١٤٣١: ٦٦٧) قوله: «أن لا يكون الاسم المذكور مذكراً مستوياً». هذا التقدير تعريض بالمحقّق الرضي حيث قال: قوله: «ولا مستويا فيه مع المؤنث» عبارة أسخف من الأولى، لأنّ «مستوياً» عطف على «أفعل، فعلاء» فيكون المعنى: وأن لايكون الوصف المذكر مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث ولامعنى لهذا الكلامْ وكيف يستوي الشَيء في نفسه مع غيره ولو قال: «لامستوياً فيه المذكر مع المؤنث» لكان شيئا، (الرضي، ١٤٣١: ٣٧٨/٣).

قال الجامي في «تقدير «أن» بعد الفاء»: **(والفاء)** الّتي ينتصب المضارع بعدها – بتقدير «أن»– فتقدير «أن» بعدها لانتصاب المضارع مشروط **(بشرطين)**. **(أحدهما: السببيّة)** أي: سببيّة ماقبلها لما بعدها، لأنّ العدول عن الرفع إلى النصب للتنصيص على السببيّة حيث يدلّ تغيير اللفظ على تغيير المعنى فإذا لم يقصد السببيّة لايحتاج إلى الدلالة عليها.

(والثاني: أن يكون قبلها) إي: قبل الفاء أحد الأشياء الستّة،ليبعد الكلام بتقديم الإنشاء أو ما في معناه – من النفي المستدعي جواباً – عن التوهّم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة. وبعد ذكر الأشياء الستّة حينما وصل إلى النفي،قال: ويندرج فيه التحضيض نحو:﴿لَوْلا أُنزلَ إليه مَلَكٌ فَيكونَ مَعَهُ نَذيراً﴾[الفرقان: ٧] لاستلزامه نفي فعل، فيندرج في النفي، (الجامي، ١٤٣١: ٧٦٠-٧٦١) قوله:«ويندرج فيه التحضيض» تعريض للرضي حيث يقول: ترك التحضيض، وهو من جملة الأشياء المذكورة، نحو: :﴿لَوْلا أُنزلَ إليه مَلَكٌ فَيكونَ مَعَهُ نَذيراً﴾[الفرقان: ٧] (الرضي، ١٤٣١: ٦٣/٤). وتابع الجامي أيضاً قوله: **(أو تمنّ)** نحو: «ليت لي مالاً فأنفقه» أي:«ليت لي ثيوت مال فإنفاق منّي». ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجّي نحو: ﴿لَعّلي أبلغَ الأسباب، أسبابَ السّمواتِ فأطّلعَ﴾[غافر:٣٦-٣٧]بالنصب على قراءة حفص، (الجامي، ١٤٣١: ٧٦١-٧٦٢) قوله: «ويدخل فيه ما وقع على صيغة التّرجي». أيضاً تعريض للمحقّق الرضى حيث قال: وترك الترجّي أيضاً، قال الله تعالى: ﴿لعلّه يُزكّي أو يذكّر فتفعه الذكرى﴾[عبس:٣و٤] (الرضي، ١٤٣١: ٦٣/٤). قال الجامي في «أفعال القلوب»: **(ولبعضها)** أي: لبعض أفعال القلوب ما عدا «حسبت» و«خلت» و«زعمت» **(معنى آخر)** قريب من معانيها الأُول – وهي إمّا العلم أو الظنّ – بحيث يمكن أن يتوهّم أنّه بهذا المعنى أيضاً متعدّ إلى مفعولين. وأنّما قيدنا بذلك لئلّا يقال: لاوجه للتخصيص بالبعض لأنّ لكلّ واحد معنى آخر، فإنّ «خلت» جاء بمعنى «صرت ذاخال». «حسبت» بمعنى «صرت ذاحسب»، و«زعمت» بمعنى «كفلت». **(يتعدّى)** أي: بذلك المعنى الأخر **(إلى مفعول واحد)** لا اثنين.(الجامي، ١٤٣١: ٨٠٤) قوله: «وإنّما قيدنا بذلك لئلا يقال». تعريض للمحقّق الرضي حيث قال معترضاً على ابن حاجب: قوله:

«ولبعضها معنى آخر» بل لكلّها فإنّ «حسبت» بمعنى: «صرت أحسب» وهو الّذي في شعره شُقْرة، و «خلتُ» أي: صِرت ذا خال، أي خبلاء، و«زعمت» أي: كفلت، وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة، (الرضي، ١٤٣١: ١٧٩/٤). تابع الجامي قوله في «أفعال القلوب»: **(و«علمت» بمعنى «عرفت»)** تقول: «علمت زيداً» بمعنى: عرفت شخصه، و هو العلم بنفس شيء من غير الحكم عليه. (الجامي، ١٤٣١: ٨٠٥) قوله: «وهو العلم بنفس شيء». تعريض بمحقّق الرضي حيث نفى الفرق المعنوي بين «علم» و«عرف» واكتفى بالفرق اللفظي، (الرضي، ١٤٣١: ١٧٩/٤) والشارح أثبتهما بأنّ «العلم» يصحبه الحكم، والمعرفة خالية عنه وهذا معنويّ واللفظي متّفق بينه وبين الرضي.

قال الجامي في الأفعال الناقصة: **(الأفعال الناقصة)** إنّما سمّيت ناقصة لأنّها لاتتمّ بمرفوعها كالأفعال الغير الناقصة **(ما وضع)** أي: أفعال وضعت **(لتقرير الفاعل على صفة)** أي العمدة فيما وضعت له هذه الأفعال هو تقرير الفاعل على صفة. ولاشكّ أنّ هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير – الّذي هو العمدة في الموضوع له – لأنّ ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة، فكلّ من طرفيها خارج عنها. فخرج عن الحدّ الأفعال التامّة؛ لأنّها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها، فكلّ من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده. (الجامي، ١٤٣١: ٨٠٦–٨٠٧) قوله: «ولا شكّ أنّ هذه الصفة...» تعريض للمحقّق الرضي حيث يعترض على المصنّف قائلاً: كان ينبغى أن يقيّد الصفة فيقول: على صفة غير مصدره فإنّ «زيداً» في «ضرب زيد» أيضاً متّصف بصفة الضرى وكذا جميع الأفعال التامّة، وأمّا الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة هى متصفة بمصادر الناقصة فمعنى «كان زيد قائماً»: إنّ زيدا متّصف بصفة القيام المتّصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود. ومعنى «صار زيد غنيّاً»: إنّ زيد متّصف بصفة الغنى المتّصف بصفة الصيرورة أي: الحصول يعد أن لم يحصل، (الرضي، ١٤٣١: ١٨٢/٤).

قال الجامي في «أفعال المقاربة: **(أفعال المقاربة: ما وضع)** أي: فعل وضع **(لدنوّ الخبر)** أي: للدلالة على قرب حصوله للفاعل **(رجاء)** منصوب على المصدرية – بتقدير مضاف، أي: دنوّ رجاء – بأن يكون ذلك الدنوّ بحسب المتكلّم و طمعه حصول الخبر له لا بجزمه به، ف «عسى» في قولك: «عسى زيد أن يخرج» يدلّ على قرب حصول الخروج لزيد بسبب أنّك ترجو ذلك و تطمعه لا أنّك جازم به، (الجامي، ١٤٣١: ٨٢٠–٨٢١) قوله: «رجاء منصوب على المصدرية». تعريض للمحقّق الرضي حيث قال: « وهو قول المصنّف: «لدنوّ الخبر رجاءً، أو أخذاً فيه» فيه خبط؛ لأنّ نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن النسبة فيكون فاعلاً للدنوّ في المعنى، فيكون المعنى، لدنوّ رجاء الخبر أو لدنوّ حصوله أو لدنوّ الأخذ فيه، (الرضي، ١٤٣١: ٢١٢/٤).

قال الجامي في باب «المدح والذمّ»: **(وشرطهما)** أي: شرط «نعم» و«بئس» **(أن يكون الفاعل معرّفا باللام)** العهد الذهني وهي لواحد غير معيّن ابتداء، ويصير معيّنا بذكر المخصوص بعده، ويكون في الكلام تفصيل بعد الإجمال ليكون أوقع في النفس نحو: «نعم الرجل زيد».(الجامي، ١٤٣١: ٨٣٨) قوله: «**العهد الذهني**». تعريض للمحقّق الرضي حيث قال: وليست اللام في «نعم الرجل» للإشارة إلى ما في الذهن، (الرضي، ١٤٣١: ٢٤٠/٤) فقول الشارح العهد الذهني مأخوذ من قول المصنّف في شرحه الّذي نقله عن المحقّق الرضي ثمّ ردّ عليه.

قال الجامي في «حبّذا»: **(وفاعله)** أي : فاعل هذا الفعل («**ذا» ولايتغيّر**») أي: «حبّذا» أو فاعله أو «ذا» عمّا هو عليه فلايثنّى ولايجمع ولايؤنّث إذا كان المخصوص مثنّى أو جمعا لجريه مجرى الأمثال الّتي لاتتغيّر فيقال: «حبّذا الزيدان» و«حبّذا الزيدون» و«حبّذا هند»، (الجامي، ١٤٣١: ٨٤٢). قوله: «**ولا يتغيّر أي حبّذا وفاعله**». تعريض للمحقّق الرضي حيث أرجع الضمير إلى «ذا» بقوله: يعنى لايثنى«ذا» ولايجمع ولايؤنّث،لأنّه مُبهم كالضمير في «نعم» و«بئس» فألزم الإفراد مثله وخلع منه الإشارة لغرض الإبهام، (الرضي، ١٤٣١: ٢٥٦/٤).

٣- النتائج: توصّلت هذه الدراسة إلى نتائج يمكن إجمالها فى ما يلي:

- قد ألّف الجامي شرحه لكافية ابن الحاجب لينتفع به سائر المتعلّمين في زمانه وما بعده، حتّى أصبح الكتاب الدراسي المتداول بين المتعلّمين.
- وقد حرص الجامي في أثناء شرحه للكافية على إيفاد المراد وأضاف من عدنه زيادات كثيرة من توجيهات وتعريفات وتعليلات.
- وقد أفاد الجامي في شرحه من جملة كتب أهمها شرح ابن الحاجب للكافية وشرح الرضي لها. واتخذ الجامي بين هذين الشرحين سبيا وسطا من حيث الإيجاز والإسهاب.
- ولم يكن موقفه مع هذه الكتب موقف التسليم المطلق وإنما ينظر إليها من موقف الفاحص الناقد.
- ويأتي الجامي في كثير من المواضع بعبارة لا يرى الناظر إلى ظاهرها اعتراضا ولا جوابا ويعني بها ردا على اعتراض، فرأيت بيان ذلك مع التوجيه.
- إنّ الجامي في شرحه للكافية تأثّر بالرضي بحيث يبدو أنّه خلّص شرح الكافية للرضيّ.

المصادر:

١. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (١٩٨٠). شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق وسى بناي علوان العليلي، بغداد، الجامعة المستنصريّة.
٢. الأسترآباذي، رضي الدين محمد (١٤٣٦). شرح الرضي على الكافية. ت: يوسف حسن عمر، قم: ط١، مطبعة دار المجتبى.
٣. البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٤١٨). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام محمد هارون. الطبعة٤، القاهرة: مكتبة الخانجي.
٤. الجامي، نور الدين عبد الرحمن(١٩٨٣). الفوائد الضيائيّة، تحقيق أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، العراق.
٥. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله(١٩٧٥). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تصحيح محمد شرف الدين، بيروت، دار الفكر، ط٢.
٦. الحرّ العامليّ، الشيخ محمد بن الحسن، (١٨٨٥)، أمل الآمل، ت: السيد أحمد الحسينيّ،، بغداد: مكتبة الأندلس
٧. حكمت، على اصغر(١٣٢٠ه). تحقيقات در تاريخ احوال وآثار منظوم جامي، تهران : مطبعة بانگ ملي ايران.
٨. رضازاده شفق، صادق(١٣٦٩). تاريخ ادبيات، تهران: آهنگ.
٩. السكاكي، أبو يعقوب بن أبي بكر محمد(١٩٨٦). مفتاح العلوم، بيروت: المكتبة العلميّة الجديدة.
١٠. السيوطي(١٣٥٨ق). شرح عقود الجمان في المعاني والبيان. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
١١. عبد العال سالم مكرم(١٩٩٠).المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن للهجرة،ط٢، مؤسسة الرسالة.
١٢. كارل بروكلمان(١٣٨٣). تاريخ الأدب العربي، ترجمة د. رمضان عبد التواب، راجع الترجمة د. السيد يعقوب بكر.
١٣. كبرى زاده، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش، (١٩٨٥)، مفتاح السّعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط٢، بيروت: دار الكتب العلميّة.
١٤. مصاحب، غلام حسين(١٣٦٥). دائرة المعارف فارسي، تهران، ط٢.
١٥. الموسوى الخوانساريّ، محمد باقر((١٣٦٧)). روضات الجنة في أصول العلماء والسادات، الطبعة الثانية، قم: مكتبة إسماعيليان.
١٦. ولايتي، على أكبر (١٣٩٠ش). نور الدين عبد الرحمان الجامي، ط٢، تهران: مطبعة امير كبير.
١٧. ياقوت الحموى، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومى البغداديّ، (١٩٩٠)، معجم البدان، ت: فريد عبد العزيز الجنديّ، بيروت: دارالكتب العلميّة.